

## مقابلة مع صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال<sup>1</sup>

كان صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال أقرب المستشارين السياسيين لشقيقه الملك الحسين، ملك الأردن، وموضع سره ونائبه حتى عام 1999. وأسس عدداً من المعاهد والمنظمات واللجان الأردنية والدولية التي يشارك فيها اليوم مشاركة فعالة. وهو رئيس منتدى الفكر العربي حالياً وكان رئيساً لنادي روما سابقاً، كما أنه رئيس المكتب المستقل للقضايا الإنسانية وعضو في فريق الخبراء الذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة بهدف تنفيذ إعلان وبرنامج عمل المؤتمر الدولي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المنعقد في "دوربان" في جنوب أفريقيا عام 2001. وتخرج الأمير الحسن من جامعة أوكسفورد وحاز عدداً من شهادات الدكتوراه الفخرية في القانون والأدب وعلوم الدين والدراسات الشرقية والأفريقية، كما حصل على عدة جوائز منها جائزة أبو بكر الصديق من منظمة الجمعيات العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر. وللأمير الحسن بن طلال مؤلفات عدة آخر ما نُشر منها: "المسلم" (الطبعة الأولى بالانجليزية، 2003)، و"الاستمرارية والإبداع والتغيير: مقالات مختارة" (الطبعة الأولى بالانجليزية، 2001)، و"المسألة العراقية - في ذكرى رحيل فيصل الأول" (الطبعة الأولى بالعربية، 2003).

### ما هو تقييم سمو الأمير لآثار الإنسانية الناجمة عن النزاع الدائر في العراق؟

إن المشكلة الرئيسية التي تواجهنا هي غياب البيانات القائمة على وقائع تجريبية. وأضرب لذلك مثل المعركة التي دارت رحاها في ضواحي الفلوجة، لأنني عضو في مجلس "Peace Direct" الذي أجرى بحثاً في هذا الصدد اقتبست منه رواية مسرحية تحت عنوان "الفلوجة". وتصف مشاهد هذه المسرحية<sup>2</sup> التي تم أدائها في لندن بمشاركة الممثل "إيموغن ستابس" وغيره من الممثلين المرموقين، ما يزيد على 70 حالة انتهاك للقانون الدولي الإنساني ارتكبتها كل الأطراف المشاركة في النزاع. والغريب في الأمر أن تلك الانتهاكات لم يترتب عليها رفع أية دعوى ضد أية جهة. وكانت أغلب الوفيات والمعاناة التي كابدتها الفلوجة ناجمة عن انتهاكات صارخة للقانون الإنساني. لذلك أرى أن قضية العراق تستدعي وضع مدونة دولية للمبادئ الإنسانية. وغياب قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها يشكل أحد العراقيل الهائلة التي تعيق تطبيق القانون الإنساني. وبالتالي، إذا كنا نريد محاسبة المسؤولين، فعلياً أن نرجع إلى الوقائع.

هل من الممكن عملياً وضع قواعد بيانات للوقائع التجريبية في وقت الحرب؟ وبما أن صاحب السمو اطلع على دراسة "Lancet" وتابع مشروع حصر أعداد الضحايا العراقيين في العراق، فلا يغيب عنكم أن أرقام الإصابات غالباً ما تتخذ منحى سياسياً.

يمكن محاسبة المسؤولين إذا قررت أطراف النزاع ذلك. فعلى سبيل المثال، قامت جامعة أوكسفورد وجامعة جونز هوبكينس وعدد من المنظمات الدولية برصد آثار الحرب. واستعملت أدوات مختلفة

<sup>1</sup> أجرى المقابلة "توني بفانير" رئيس التحرير في المجلة الدولية للصليب الأحمر، و"بول كاستيلا"، رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عمان (الأردن)، في 2 آذار/مارس 2008.

<sup>2</sup> مسرحية الفلوجة، التي ألفها وأخرجها "جوناتان هولمس"، مستمدة من أبحاث ومقابلات أجرتها المؤلفة المسرحية "سيلا الورثي" المرشحة لنيل جائزة نوبل. وتعرض المسرحية أقوال شهود مدنيين عراقيين ورجال دين وأفراد في القوات العسكرية الأمريكية ورجال سياسة أمريكيين وصحافيين وأطباء وعاملين في مجال تقديم المساعدات وأفراد في الجيش البريطاني، لم يسبق الاستماع إليها قط. وتعرض مشاهد المسرحية أقوال الشهود حرفياً.

للتحقق من عدد الإصابات المسجلة خلال العملية العسكرية الرئيسية (التي شنتها قوات التحالف) وبعدها، وخلال حرب الاستنزاف التي لا تزال قائمة، والتفجيرات الانتحارية، وما إلى ذلك. وهذا أمر مهم. فمن المفترض أن تكون الجيوش النظامية التي لديها نائب عام في وطنها ومحام في كل وحدة عسكرية، أكثر تمكناً من إحصاء الخسائر البشرية في مثل تلك الظروف من أية إدارة مدنية حديثة النشوء التي أقل ما يمكن القول عنها أنها تفتقر إلى الخبرة الكافية.

### لكن الأرقام المقدمة شديدة التناقض.

نعم. وقد اتضح ذلك بوجه خاص في تقارير مشروع حصر أعداد الضحايا العراقيين الذي استهل عام 2003 حين بدأ الغزو وشيكاً. وعند مقارنة عدد الموتى العراقيين الذي وصل إلى 2 500 شخص سقطوا خلال المرحلة الأولى من الحرب، مع تقديرات الولايات المتحدة لعدد الوفيات في صفوف قوات التحالف (نحو 114 شخصاً)، لا يمكن تفسير هذا التباين على أنه من الأضرار الجانبية.

وأكد "روبرتس" و"بورنام" وغيرهما في مجلة "Lancet" الطبية عام 2004 الشكوك بشأن تقليل عدد الموتى بين العراقيين من جانب الولايات المتحدة. وبالطبع، عندما أقول هذا، لا أريد أن أورط نفسي مع أحد. وكما ذكر "ريتشارد هورتن"، رئيس التحرير في مجلة "Lancet": "أياً كان العدد المستشهد به بشأن الوفيات، يبدو أن عدد المصابين المدنيين من جراء الحرب في العراق وصل إلى عشرات الآلاف ولا يزال في ارتفاع". وأجد هذا جد محبط سواء تعلق الأمر بفلسطين أو دارفور أو أفغانستان أو العراق. وهناك مثل عربي يقول: "تعددت الأسباب والموت واحد".

وأكنّ تقديراً بالغا تجاه جمعية المحفوظات المفتوحة، التي أسست في "ميونيخ" ونقلت إلى "بودابست"، لما أتاحتها من معلومات مفصلة عن أوروبا الشرقية والوسطى أثناء الحرب الباردة والسنوات التي أعقبتها. ويبدو لي أن ما يمكن استخلاصه من ذلك هو أن الشعوب التي تعيش في منطقة الشرق الأوسط هي أقل شأناً من شعوب أوروبا الغربية التي ستلحق في المستقبل بفضاء أوروبي أوسع نطاقاً.

إذن تلك البيانات ليست جديرة بالثقة بصورة عامة. فهي إن لم تكن تبالغ في عدد الإصابات فإنها تقلل من شأنها لأسباب سياسية؟

عندما تصدر الحكومة العراقية بيانات عن حجم الإصابات، فإن تلك البيانات لا تقارن بالتقديرات الدولية للتحقق منها. ومن الواضح أن منظمة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد تخاطر بإمكانيتها على أداء مهمتها لو نشرت أرقاماً تكون في حوزتها. وإذا أشار البعض إلى الخسائر البشرية، فإنه يُتهم على الفور بالانحياز، أو مناهضة الولايات المتحدة في حالة العراق. فالحرب في العراق ليست نزاعاً بين طرفين، أي بين قوة تحالف أجنبية من جهة والشعب العراقي من جهة أخرى. ولو أردنا أن نتحلى بالموضوعية في ما يتعلق بالإصابات المدنية، لوجدنا أن الكثير منها تُسبب إلى جهات فاعلة أخرى غير الدول وإلى العاملين على "خصخصة" الحرب، مثل مؤسسة "Blackwater" وغيرها من شركات المرتزقة.

هل للنازحين الذين يبحثون عن ملاذ لهم داخل العراق وخارجه تأثير في شعوب المنطقة كاملة؟

تشهد بلاد المشرق حركة نزوح هائلة. ويؤثر ذلك في المنطقة كاملة وفي قدرتها على استعادة عافيتها. ومرة أخرى، من الضروري استقاء بيانات قائمة على وقائع تجريبية تساعد على تحليل المظاهر المادية والاقتصادية والبشرية للوضع من أجل تحديد حجم الأضرار البشرية. وينطبق ذلك على الفلسطينيين والعراقيين وكذلك الفلسطينيين داخل العراق وكل الأطراف المشاركة في مختلف النزاعات الجارية.

وأستشهد ببيان للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين الذي يشير إلى أن: "عدد النازحين العراقيين في العالم كان يُقدر في أيلول/سبتمبر 2007 بما يزيد على 4 ملايين شخص يوجد نحو 2,2 مليون نازح منهم داخل العراق والعدد نفسه في بلدان الجوار، لا سيما سورية والأردن، بالإضافة إلى قرابة 200 ألف مشرد خارج الوطن". وإذا أردنا أن نناقش وضع الأشخاص النازحين، فعلينا أن نسلّم أولاً بأن الأربعة ملايين نازح ينتمون إلى فئات متباينة عديدة.

كما يطرح العدد الكبير للأرامل في العراق مشكلة رئيسية. إذ تشير التقديرات في العراق إلى أن قرابة ثلاثة ملايين من النساء ترمّلن بسبب ما دار من حروب. ونظراً للسلوك الثقافي في المنطقة، أصبح العديد منهن "مواطنات من الدرجة الثانية". فهنّ لا يستطعن السفر إلى الخارج بحثاً عن لقمة العيش لأنهن غير مؤهلات قانوناً لإعالة الأسرة وخاصة إذا سافرن إلى بلد آخر.

وما يجري اليوم هو عملية إفلاس لثروة العراق الثقافية. فقد هاجر مواطنوها الأكثر كفاءة إلى الخارج. ومكث الباقون اضطراراً لافتقارهم إلى المهارات القابلة للتصدير.

لا تزال الأوضاع الأمنية في العديد من المناطق العراقية شديدة الهشاشة. وأصبحت بغداد الآن مدينة شديدة الانقسام رغم تنوعها من الناحية الثقافية والعرقية. هل ثمة أساس منطقي لتلك النزعة الطائفية؟

لا يوجد أي منطق وراء النزعة الطائفية. وأود أن ألفت الانتباه إلى المقال الذي كتبه "جيرري مولير" في مجلة "فورين أفيرز" في عددها الصادر في شهر آذار/مارس - نيسان/أبريل عام 2008، تحت عنوان "نحن وهم: السلطة الراسخة للقومية العرقية"، إذ جاء فيه: "إن أمريكا لم تعر بصورة عامة أهمية كبيرة لدور القومية والسياسة العرقية. (...) فقد انحلت الهوية العرقية للمهاجرين في غضون جيلين أو ثلاثة أجيال بسبب صهر الهويات الثقافية في بوتقة واحدة والتزاوج المختلط بين أفراد المجتمع. والمؤكد أن الأوضاع لا تختلف في أماكن أخرى". وقد يبدو هذا التصريح مجرد افتراض، إلا أنني أود أن أوضح بشدة أن النزعة الطائفية في منطقتنا زادت من حدتها مختلف ضروب النفوذ غير المنسجمة والمنفصلة التي ما فتئت قوى خارجية تمارسها باتباع طرق قتالية. والحرب التي يعيشها العراق حالياً هي حرب بالوكالة إلى جانب النزاعات العرقية والطائفية، ومن المحتمل أن يشهد لبنان مثلها، فضلاً عن بقع أخرى في المنطقة.

### لكن الانقسامات الطائفية واقع تعيشه بغداد؟

قد يبدي السكان انتماءهم إلى الطائفة السنية أو الطائفة الشيعية جهاراً. لكن الحقيقة أنك إذا تحدثت عن السنة أو الشيعة في مكة المكرمة والنجف حيث النقاش مناسب، تكتشف أنه لا يوجد تضارب محتوم بين السنة والشيعة. وما يجري الآن هو تفتيت للمجتمع إلى جماعات وفصل لمكوناته العرقية حتى يصطدم الأكراد بالعرب، والشيعة الإيرانيون بالشيعة العرب.

وهكذا يملأ الإرهاب الفراغ الناجم عن تفتيت المجتمع. والإرهاب كوسيلة تكتيكية لا يقوم على التمييز بل ينمو متغذياً من التخريب وترسيخ جذور الرعب. وأعتقد أن صناعة الكراهية صناعة ناجحة في الوقت الحالي، فهي تبسط ظلالها على الواقع للإطاحة بالمزيد من الأرواح. فما علاقة كل ذلك بالدين؟ لا أعرف شخصياً. والنزاع الجاري هو نزاع بين المحلي والأجنبي، وجماعات تتقاتل في ما بينها وأخرى يتقاتل فيها رفاق الدرب.

### ما هي الآثار الناجمة عن الأعداد الكبيرة للمصابين المدنيين؟

صار كل من كان تواقاً إلى التغيير ينكر أكثر فأكثر مجرد الوجود والقيم الأخلاقية أو لا يباه بما يدور حوله بصورة عامة. فثمة من تعزف نفسه عن كل شيء وثمة من يميل إلى الاستبعاد والإقصاء. وفي كلتا الحالتين المآل واحد وهو زيادة التطرف بين الناس، وقد يترجم على أرض الواقع إما عن طريق الاستعداد للتضحية بالنفس وإما من خلال المشاركة في تنظيم اقتصاد بديل، مثل إنتاج الأفيون في العراق. وليس هذا الاقتصاد البديل في الحقيقة إلا اقتصاد اليأس واقتصاد الجشع.

**إن تطبيق العدالة مسألة مهمة في العراق. فالمحكمة العراقية الخاصة أدانت القادة السابقين في نظام البعث والمطلوب منها حالياً محاكمة جميع المحتجزين محاكمة عادلة.**

بحجة تحرير الشعب العراقي من قيود نظام استبدادي، أي حزب البعث هنا، حكمت المحكمة في النهاية على القادة الذين كانوا في الحكم في الأيام الأخيرة للنظام. والمسألة المطروحة هي معرفة ما إذا كانت البرامج الأمنية والقانونية ستقتصر على محاكمة قادة حزب البعث السابقين أم إنها ستشرع في وضع بعض المعايير التي تنظم السلوك المتحضر على خلفية ما حدث في سجن أبو غريب وغيره من السجون العراقية.

وكانت المسألة البارزة التي أثارت الجدل في زمن "هنري دونان" هي إيجاد السبيل إلى التخفيف من وحشية الحرب. أما اليوم فإننا ندعو إلى معاملة المحتجزين في السجون بقدر أكبر من الإنسانية. وتصب المناقشات الجارية حالياً في الولايات المتحدة في تحديد البعد الإنساني أو اللإنساني في مراكز الاحتجاز، بل أبعد من ذلك، في مناقشة المسألة الفنية المتعلقة بأشكال التعذيب التي ستسمح بها الولايات المتحدة. والوثائق التي تؤكد مشاركة المملكة المتحدة في عملية تسليم المتهمين وافر. غير أن في المملكة المتحدة على الأقل، ثمة أشخاص مثل "هيلينا كينيدي" يعارضون هذه الثقافة الجديدة التي تسمح للدولة بانتهاك الحقوق المدنية. وتعيد "هيلينا كينيدي" في كتابها الرائع "حروب عادلة"، التأكيد على أن التعذيب يظل إجراءً غير أخلاقي، وأن المملكة المتحدة ستفقد سلطتها الأخلاقية وتغدو عديمة التأثير إذا لجأت إلى التعذيب.

والسؤال الذي أطرحه هو في جوهره كالاتي: ماذا يمكن أن نفعله لضمان حماية حقوق الإنسان؟ الكل يتكلم عن الحقوق الأساسية التي يتمتع بها كل إنسان، لكن هذه الحرب الاستثنائية وغير المحددة التي لا تزال رجاها تدور، والمسماة الحرب على الإرهاب، تضرب تلك الحقوق عرض الحائط. وعلى كل حال، أليس التهريب – ولا نسميه الإرهاب – الممارس في السجون التي تستخدم أداة لتلك الحرب محظوراً بموجب مدونات قواعد السلوك الأخلاقي التي تنفق عليها جميعاً؟ أليس هناك أمل في إقامة نظام إنساني مشترك؟

ما هو الدور الذي تؤديه تلك الحقوق الأساسية بصفتها جزءاً من القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، في النظام الدولي الإنساني الذي يتصوره صاحب السمو؟

ينبغي لنا أن نبدأ الحوار لمناقشة فكرة انتهاك قانون الحرب التي ينبغي أن يُستعاض عنها تدريجياً بفكرة انتهاك قانون السلام. وربما يتعين علينا أن نفكر في إنشاء ميثاق للمواطنة ووضع قانون جديد للسلام بدلاً من الإدلاء بتصريحات عن الحرب على الإرهاب. ولعل ذلك سيدفع إلى تركيز الاهتمام على جوانب معينة من الوضع العالمي الذي نعيشه والتي لم تناقش بعد.

**ما هي الآثار التي ستترتب على ما يسميه صاحب السمو "قانون السلام"؟**

أرجع مرة أخرى إلى جمعية المحفوظات المفتوحة. عندما يكون المراسلون " مطوقين " منذ بداية الحرب ولا يجرؤ إلا القليل منهم على مغادرة حزام الأمن في المنطقة الخضراء، فإن وجودهم في ساحة الأحداث يقتصر أساساً على التقاط روايات يمكن بيعها. لكن الحديث عن قانون السلام يجعلنا نُشرك علماء وخبراء في مجال حقوق الإنسان وخبراء في القانون وغيرهم من الأشخاص الملزمين بالحقيقة فقط. ويساعد ذلك على الالتزام بالدقة في وضع التقارير.

**وصف صاحب السمو الشرق الأوسط مراراً بأنه "الحفرة السوداء".**

تشير هذه العبارة إلى الظروف الأمنية الأساسية. لماذا أسمى الشرق الأوسط "الحفرة السوداء"؟ هل هناك الاستعداد الكافي أو البنية التحتية المؤسسية اللازمة للتعامل مع منطقة غرب آسيا كما فعل "كارل بيلت" في البلقان عن طريق إنشاء بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا معنية بتلك المنطقة؟ أو هل على بلدان المنطقة أن تفتح وتوسع نطاق معالمها؟ أو هل يتعين على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن والمجموعة الرباعية بصورة خاصة، أن تقرّ بأن تلك المنطقة تشكل "حفرة سوداء" من حيث أنها لا تحظى بأي تمثيل على الإطلاق عندما يتعلق الأمر بالمسائل الأمنية الأساسية؟ فلنتأمل هذا المثل: أرسلت الولايات المتحدة سفنها الحربية على مبعدة من الشواطئ اللبنانية ولم تقدم أي تبرير لذلك ولا أية غاية أخرى إلا إظهار سيطرتها على البحار. فإلى أين سيقودنا ذلك؟ ألا ينبغي لنا أن نجتهد لإنشاء منظمة تحالف إقليمية وتنظيم مؤتمر عن الأمن والتعاون في المنطقة، ندعو فيه بلدان المنطقة إلى تحمل مسؤولياتها في سبيل أمنها الجماعي؟

وأود أن أنوه بمبادرة كندية تدعو إلى الأمن لصالح البشرية وتستعويض عن مفهوم السلامة التقليدي القائم على القوة العسكرية بنهج جديد يركز على سلامة الأفراد. وتشدّد هذه المبادرة على أن واجب الدولة الأول هو حماية الأفراد وضمان العيش في سلام وأمان في ظل حقوق الإنسان.

**هل من الممكن أن يكون هذا النهج الجديد سبيلاً لوضع حد للنزاع في العراق؟**

نعم، إنه أحد الحلول الممكنة، والاقتصاد حل ثان. أما الحل الثالث فهو إحلال ثقافة الحقوق القانونية. وربما استطعنا بذلك أن نخرج من تلك الحفرة السوداء لنساهم بفعالية في وضع صك جديد يكون قانوناً للسلام وباعتنا للأمل وذلك بالتعاون مع المجتمع الدولي وذوي الخبرة في إدارة النزاعات.

**هل العراق معرض للتفكيك أو التقسيم؟**

دارت معظم المناقشات خلال السنوات الأخيرة حول ما أصفه "بالهرولة وراء النظام الاتحادي، أو الهرولة وراء نظام الإدارة الاتحادي". وقد يؤدي تقسيم العراق إلى نهاية نظامنا القائم على تسوية الخلافات واختفاء مجموعة دول الشرق الأوسط وبداية سياسة البلقنة التي من الممكن أن تشعل فتيل حرب تكون أوسع نطاقاً وأطول أمداً.

ولننظر إلى أوروبا الشرقية مثلاً حيث تنادي الإيديولوجية القائمة على العرق والقومية بوحدة الدولة و"بالأمة" التي تُعرّف على أساس عرقي. وعواقب هذه النزعة وخيمة دائماً. فقد قال المؤرخ الانجليزي اللورد أكتون في هذا الصدد عام 1862: "عند وضع الدولة على قدم المساواة مع الأمة من الناحية النظرية، فإن [القومية] تجعل من الناحية العملية كل السكان الذين لا يحملون جنسية الدولة وقيمون في أراضيها رعايا لتلك الدولة... وبالتالي، تتعرض الأعراق الدنيا للإبادة، أو تُكره على العبودية، أو تحرم من حماية القانون، أو تخضع للتبعية، وفقاً لدرجة الإنسانية والتحضر على مستوى تلك السلطة الحاكمة التي تطالب بكل حقوق الجماعة". وعرف الكاتب الانجليزي "ألدوس هاكسلي" القومية قائلاً "إنها سوء فهم عام للتاريخ وكرهية عامة للجار". وعلينا ألا ننسى دول البلقان وأن نتذكر أن صفة لفظ البلقان أصبحت مدخلاً في القاموس السياسي. وهذا ما نشاهده في منطقتنا اليوم.

وذكر "زبينييف بريزينسكي" في كتابه المعنون "المسرح السياسي الكبير" (*The Grand Chessboard*)، تفكك الاتحاد الروسي إلى سيربيا ودول البلطيق والقوقاز، واحتمالات تجزؤ الصين أيضاً. وأنا أرى أن التعاون المطرد، انطلاقاً من منطقة مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، إلى جنوب آسيا وغربها والجماعة الأوروبية الأطلنطية، هو وسيلة أكثر فعالية من دعوة كوسوفو اليوم، وناغورني - كاراباخ غداً، ودول أخرى ما بعد غد، إلى إعلان استقلالها. فكم سيكون عدد القضايا الإشكالية التي ستطفو على السطح، علماً بأن عدد البلدان التي تنتمي إلى منظمة الأمم المتحدة يصل حالياً إلى قرابة 200 بلد؟

## والعراق؟

لا يمكن قبول آراء "إيرنست غيلنر" بشأن القومية ما لم نفحص الوقائع. فأولاً، أخرجت الولايات المتحدة تنظيم القاعدة بالقوة من أفغانستان. وغدت الفوضى في العراق تتيح أرضية ثرية وبارزة ومهمة سياسياً: إلا أن العراقيين هم الذين يدفعون ثمن هذه الإستراتيجية الهزلية. ولا أفهم كيف يمكن الحديث عن الاستقرار في العراق في ظل الحرب بالوكالة التي تدور رحاها فوق أرض العراق على أساس منطق خاطئ لأمن البشرية مفاده أن استمرار الاضطراب في العراق من شأنه أن يضمن أمن الولايات المتحدة وأوروبا.

والميل إلى سياسة المناقشات البيزنطية عن طريق إدارة الأوضاع بطريقة جزئية من واشنطن أو من مقر حلف شمال الأطلنطي، هو اعتماد لفكر "إيرنست غيلنر" هذا، كما وضّحه "جيرري مولير" في مقاله الصادر في مجلة "*Foreign Affairs*"، بالعبارات التالية: "تولد المنافسة العسكرية بين الدول الطلب على توسيع نطاق موارد الدول وبالتالي استمرار النمو الاقتصادي. والنمو الاقتصادي بدوره يعتمد على مستوى تعلم الجماهير ووسائل الاتصال الميسرة، ويستحث السياسات العامة على تشجيع التعليم واللغة المشتركة - مما يؤدي مباشرة إلى نشوب نزاعات حول اللغة والفرص المتاحة ضمن الجماعة".

إن الحماس الديني يضرم نيران العنف. لكن هل يمكن للدين أن يكون له تأثير إيجابي على الوضع؟

إن الإسلام والمسيحية واليهودية كلها ديانات عالمية. وعندما أتحدث عن تنظيم مؤتمر عن الأمن والتعاون في المنطقة أو وضع ميثاق للمواطنة، فإنني أبني وجهة نظري بالارتكاز على مبادئ هذه العقائد الثلاث وأدعو العلمانيين إلى الرجوع إلى مبادئ الكرامة البشرية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

واليهود والمسيحيون والمسلمون جميعهم يعيشون في الرعب بسبب خصخصة الحرب، وقد حان الوقت لنبدأ في بعث الأمل في نفوس الناس. ولا أرى وجوداً للحرب بين الإسلام والغرب. ومن الخطأ تماماً الحديث عن "الحروب الصليبية" في الغرب، أو الصراع بين الجهاد الديمقراطي والجهاد الإسلامي. وموقف الرئيس بوش المثالي النزعة وحماسه لخلاص العالم يصُدِّقان على موقف بن لادن وحماسه، فلا ينبغي فهم النزاع بينهما على أنه نزاع بين المسيحية والإسلام. والواقع أنني أرى في ذلك تضليلاً لا طائل فيه إن لم يكن تصعيداً للنزاع بين الغرب وتنظيم القاعدة.

**ما هو دور الإسلام في الحالة التي يعيشها العراق؟**

ما ينبغي أن نفعله هو الاعتراف بأن التقدميين والمتحررين والعلمانيين المسلمين وغيرهم، يرغبون جميعهم في النهوض بالمصلحة العامة. لكن كيف يمكن تحقيق ذلك دون اعتماد أسلوب منهجي في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، ومنح إمكانات أكبر للفقراء وإقامة حوار مع الطبقات الشعبية؟ وهذا جزء من برنامج إعادة السلام.

وقد تكفل هذا البرنامج بالنجاح في فيتنام. ولم تكن فيتنام أرضاً مسلمة لكنها كابدت من الدمار ما عانى منه العراق. وأصبحت فيتنام اليوم دولة تقدمية اشتراكية وعضواً مزدهراً في جماعة الأمم الآسيوية التي تشمل أيضاً دولة تايلند التقليدية القائمة على نظام ملكي.

فمتى سيوضع الدين فوق الاعتبارات السياسية حتى يتيسر النهوض بالمؤسسات، مثل المدارس أو المستشفيات، التي يمكن تمويلها من منظمات دينية ذات موارد وافرة، وإنشاء هيئة مشتركة للسلام؟ وكيف ستوزع عائدات النفط؟ لقد كتبت منذ سنتين رسالة مفتوحة إلى الصحافة العراقية قلت فيها: "ألم يحن الوقت للذين أضاعوا المساجد والكنائس، مثلما حدث عند سقوط الحجر الأسود من الكعبة الشريفة، أن يجتمعوا من جديد ويلتزموا بإعادة بناء أماكن العبادة بل وأيضا استعادة دور الدين في السياسة، وإنشاء صندوق للزكاة مثلاً".

**كيف سيوظف هذا الصندوق؟**

ناديت على مدى ربع قرن بإنشاء صندوق دولي للزكاة قد ينتهي إلى تأسيس هيئة سلام دولية وغير دينية. وعند اتصالنا بالعديد من الأشخاص لهذا الغرض قالوا إنهم لا يملكون القدرات المؤسسية المحترفة لتحقيق هذا المشروع. ومنهم من جاء لمقابلي للسؤال عن منظمة كفيلا بالإشراف على هذا النوع من التمويل.

وكان جوابي أنني عرضت اسمي لهذه الخدمة مؤكداً أنني لست مديراً محترفاً في إدارة صناديق الاستثمار أو الائتمان. وتحدثت إلى "مايك مور"، رئيس الوزراء السابق لنيوزيلندا والمدير العام

لمنظمة التجارة العالمية، وسألته: "هل ثمة أمل في أن تقبل رئاسة هذا الصندوق؟" ورد أنه يظنه مشروعاً إسلامي الطابع، فقلت إن الإسلام الذي أتحدث عنه عالمي بطبيعته. ومثال ذلك أن الحكومة البريطانية لا ترفض القروض المقدمة من المصارف الإسلامية بناءً على قواعد إسلامية. وبالتالي، لماذا لا يمكننا أن نستدعي أكفأ وأبرع المهارات للعمل على إنجاح بنك الشرق الأوسط للتنمية كما أسماه "بول فولكير"، الرئيس السابق للبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي؟ ويكون بنكاً للتنمية غير متجانس من حيث العمليات، والمراد من مفهوم غير متجانس من حيث العمليات منذ البداية، التركيز على احتياجات الفقراء فقط. إلا أن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وضع حداً لهذا المشروع وقضى في الوقت ذاته على مبادرة الإحسان والصدقة.

واليوم إننا نمنح الشرعية لعملية مختلفة تماماً، عملية تولى فيها "دين" الخصخصة الإنفاق على الدمار. وقدمت أموال طائلة أثناء الحرب إلى جهات فاعلة خاصة، إذ تسلمت شركة "KBR/Halliburton co." قرابة 19,3 مليار دولار أمريكي للعمل في العراق بناءً على عقود من مصدر واحد! ولنتأمل الآن الأرقام التالية: كان من الممكن تخصيص تريليون دولار لتغطية نفقات ثمانية ملايين وحدة سكنية، أو 530 مليون في السنة لسد نفقات 15 مليون مدرس في المدارس العامة، أو لتقديم خدمات الرعاية الصحية، أو تقديم منح جامعية إلى 43 مليون طالب.

وينبغي لصانعي القرارات أن يعدّوا العدة ويفكروا في إنجاز عملية ضخمة ومنسجمة في العراق. فبعد أن بات سعر برميل النفط الواحد يساوي 102 دولارات أمريكية اليوم، وأصبحت بلدان الخليج تكسب كل منها مليار دولار أمريكي وما يزيد يومياً، ينبغي تسخير عائدات النفط في مساعدة الشعب العراقي على إعادة السلام وإعداد برنامج لتثبيت الاستقرار يسمح فوراً بتبديد الشعور بالعدمية وإنكار الوجود الذي يولد المجابهة ليس إلا.

### هل سيؤدي ذلك إلى المصالحة في العراق؟

لا يمكن للشعب أن يستيقظ يوماً ويفرر أن العراق سيستعيد استقلاله التام في 31 من الشهر القادم مثلاً. فالمصالحة لم تتحقق بعد، ومن الواضح أن قوى التنافر أقوى من القوة الدافعة إلى الوفاق. لكن أصبح من اللازم كسر دائرة العنف.

والسبيل الوحيد إلى الانتقال من المواجهة إلى تقاسم المسؤوليات هو إيجاد الوسائل التي تسمح للناس بممارسة تلك المسؤوليات المشتركة. وأرى تضليلاً في النهج الذي تتبعه الحكومة المركزية حالياً في تخصيص الموارد للبرجوازية الجديدة من أصحاب الثروات الجديدة وكل من يقدم خدماته للقوات الدولية ويتخذ الوضع الراهن فرصة لتحصيل الأموال وغسلها.

وكل مبنى يشيّد من الأساس. وما يجري اليوم يبدو أنه حوار بين الطبقة الوسطى الجديدة ورجال السياسة، في حين أن ما نحتاج إليه هو إقدام عامة الناس على التعبير عن أنفسهم والإدلاء باحتياجاتهم الحقيقية في إعادة التوطين، وإعادة البناء، وإعادة التكيّف مع الوضع، سواء تعلق الأمر ببناء بيت أو توسيعه أو الرحيل إلى مكان جديد. لهذا تقتضي محادثات المصالحة أذان صاغية.

### من ينبغي له المشاركة في تلك المحادثات؟



لا أرى بين المنظمات الدولية منظمة ذات قدرة على الاستماع الجيد. ومع كل احترامي لكل منها، أجد أن كل واحدة منها تعمل داخل إطار ضيق حسب مهمتها. لذلك ينبغي دعوة الشخصيات الدولية، وخاصة الشخصيات التي عاشت تجربة أزمت مماثلة، إلى المساعدة على تعزيز هذه المساعي، ومراقبة عملية إعادة البناء وتشجيعها عن طريق الاستماع بانتباه إلى الطرف الآخر. وسبق أن اقترحت لهذه المهمة أشخاصاً مثل سليمان ديميريل من تركيا، ومحمد خاتمي من إيران، وأحمد الإبراهيمي من الجزائر، وإبراهيم بن علي الوزير من اليمن (وهو بلد مكون من السنة والشيعية معاً)، وأمثالهم، فضلاً عن أنني مستعد شخصياً لأداء هذه المهمة.

### كيف يمكن إشراك العراقيين؟

المشكلة الكبيرة بالنسبة إلى الفئات المستضعفة هي عدم قدرتها على الدفاع عن نفسها. وذلك هو الاستضعاف الحقيقي الذي تعاني منه. ونحن نتكلم عن المستضعفين بنوع من التعاطف وكأنهم يبادق على لوحة الشطرنج في حاجة إلى شفقتنا وسخائنا وجودنا. ولا نتكلم عنهم كمواطنين لعراق جديد. فثمة تناقض أساسي بين الحديث عن بناء عراق مستقل جديد يتمتع بديمقراطية أكبر وعجزنا عن التواصل مع عامة الناس.

ويعمل منتدى الفكر العربي على إعداد استبيان بمجموعة من الأسئلة المجمعّة من غرب آسيا وشمال أفريقيا سيوزع على جمعيات طبية عربية وجمعيات مهنية عربية (مكونة من أطباء ومحامين ومدرسين وغيرهم). وترمي بعض الأسئلة المطروحة مثلاً إلى معرفة متوسط وزن الرضيع عند الولادة، وحالة الأطفال الصحية في سن الخامسة، وسبب ارتفاع وفيات الأطفال في تلك السن المبكرة. ونحن نسعى إلى إضفاء الطابع الإنساني على العلاقة بين الطبقات المتوسطة والطبقات الأدنى مستوى بدلاً من الاستمرار في تجاهل الشعب، باسمه وباسم السلام.

ونأمل أن يكون لمنطقة غرب آسيا، والعراق وأفغانستان بدرجة خاصة، وقع في الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر 2008، فنسلط الأضواء على آثار الحرب وتؤول إلى توصيات غير متحيّزة.

لا نعرف أي اتجاه ستتخذ الأحداث في العراق. فقد فتحت علبة البندورا وانطلقت منها جميع شرور البشر ولم يبق داخلها غير الأمل.

تماماً. وكما يقول المثل في الأدب الإغريقي إن الأمل موجود حتى في قاع الحثلة.